

الاستراتيجيات اللادولالية وقضايا الامن في المتوسط

أ. مسعودي يونس⁽¹⁾

أ. بن تومي رضوان⁽²⁾

ملخص:

هذا المقال يحاول أن يبرز أهم الاستراتيجيات اللادولالية ومعالجتها للتهديدات الأمنية في منطقة المتوسط، حيث تمثلت هذه الاستراتيجيات في كل من الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي (NATO)، أما التهديدات في منطقة المتوسط يمكن تقسيمها إلى تهديدات تقليدية وأخرى جديدة، أما الأولى فتمثلت في أهم النزاعات والصراعات في المنطقة، وتم التركيز هنا على الصراع العربي الإسرائيلي، فالثانية تمحورت في كل من الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية.

من ذلك، تحاول هذه الورقة البحث في أهم الاستراتيجيات اللادولالية المعالجة للتهديدات التي تشهدها المنطقة المتوسطية، وذلك بالإجابة على الإشكالية التالية: فيما تجلت أهم السياسات والاستراتيجيات لكل من الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي لمعالجة التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط؟

Résumé:

Cet article tente de présenter une étude sur les stratégies nan étatiques les plus importantes concernant les menaces sécuritaires dans la région méditerranéenne et ces stratégies était exercé par l'Union Européen (UE) Et L'Alliance de l'Atlantique nord (OTAN).

En parallèle les menaces sécuritaires dans la méditerranée peuvent être divisée en menace traditionnelles et les nouvelles menaces étaient :les conflit dans la région le conflit israélo-arabe terrorisme international et l'immigration clandestine.

Donc l'article tente de rechercher dans les questions sécuritaires dans la région de la méditerranée et les stratégies nan étatiques, en répondant a la problématique suivante : quelles les politique et les stratégies les plus importantes pour chacun de L'union Européen et L'alliance de l'atlantique nord pour résoudre les menaces sécuritaires ?

1 أستاذ مساعد ب بكلية الحقوق والعلوم السياسية- تلمسان، وباحث في السياسات المقارنة.

2 أستاذ مساعد بكلية الحقوق والعلوم السياسية- تلمسان، وباحث في السياسات المقارنة.

مقدمة:

يرتبط استقرار منطقة ما واستتباب الأمن فيها بمدى تحديد المدخلات الإمبراكية والتهديدات المختلفة لأمنها، وهذا كخطوة أولى تليها مجموعة من الإستراتيجيات التي تهدف إلى معالجة ومحاربة هذه التهديدات، بهدف القضاء عليها أو التخفيف من حدتها وتأثيراتها، وهذا ما ينطبق على منطقة المتوسط التي تدور في مجالها الكثير من الظواهر المربكة لأمنها، ما جعل الفاعلين في المنطقة المتوسطية يتحركون في اتجاه تحديد واتخاذ مجموعة من الاستراتيجيات القادرة على تحقيق أمن واستقرار البحر المتوسط، بحيث اختلفت هذه الاستراتيجيات حسب طبيعة الفاعلين المتبئين لها، وهذا ما سيتطرق إليه الباحثين في هذا المقال بالتركيز على الاستراتيجيات اللادولالية.

تأسيسا لما سبق، تعيش منطقة البحر المتوسط مجموعة من التهديدات والتحديات الأمنية، وانطلاقا من ذلك يسعى الاتحاد الأوروبي إلى معالجة التحديات التي تواجهها المنطقة بكل ما يحوزه من سياسات واستراتيجيات، في سبيل تحقيق الاستقرار في المنطقة عن طريق إقامة وتحقيق السلم مع توفير الأمن، ومنه سيتم عرض أهم السياسات والاستراتيجيات المعالجة من طرف الاتحاد الأوروبي ودور سياساته في حوض البحر المتوسط، إلى جانب حلف الشمال الأطلسي.

من خلال كل ما سبق، ارتأى الباحثان طرح الإشكالية التالية: فيما تجلّت أهم السياسات والاستراتيجيات لكل من الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي لمعالجة التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط؟

وستتم الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال كل من العنصرين التاليين:

أولا: استراتيجيات الاتحاد الأوروبي:

قبل أن يعرض الباحثان دور الاتحاد الأوروبي وأهم الاستراتيجيات المعالجة لتهديدات منطقة البحر المتوسط، يعرضان نبذة تاريخية عن نشأة الاتحاد الأوروبي في ما يلي:

يمكن القول بأن فكرة الوحدة الأوروبية قد نشأت مع نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع الميلاديين وهي تلك الفترة التي ارتبطت بالصراع بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية في أوروبا، ومجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية، التي كان لها دور بارز في تحقيق ذلك التماسك، وهي متمثلة في ما يأتي⁽¹⁾:

1- المخاوف الأمنية من تفاقم الصراعات الأوروبية - الأوروبية كنتيجة لما خلفته الحرب العالمية الأولى من دمار ومأس، مما ولد الحاجة لمنع تفاقم هذه الصراعات والحيولة دون تجددتها.

2- التحدي المزدوج الذي تمثل في نجاح الثورة البلشفية في روسيا ومخاوف انتقال هذه الأفكار من حدود أوروبا الشرقية إلى بقية الدول الأوروبية، وكذلك نمو وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي وباتت الوحدة الأوروبية هي السبيل الأمثل للحفاظ على مكانة أوروبا في مواجهة هذين التحديين.

3- عدم تناسب التقسيمات السياسية والجغرافية مع احتياجات النظام الرأسمالي وحرية التجارة في ظل تعاظم دور الشرائح والطبقات الرأسمالية في الدول الأوروبية الداعية لحرية التجارة وإزالة الحواجز الجمركية.

4- الدور النشط الذي قامت به الحركات الفكرية في أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

5- ظهور حركات تمثل ما يمكن أن يسمى الآن المجتمع المدني من رجال المال والاقتصاد والصناعة، وكانت هذه الحركات تهدف إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الأوروبية⁽²⁾.

ومنه فإن الاتحاد الأوروبي هو مجموعة من الدول الأوروبية الملتزمة بالسعي إلى تحقيق وحدة اقتصادية وتكامل سياسي وثيق، وكانت تعرف سابقاً باسم المجموعة الأوروبية، وأنشئ هذا الاتحاد في الفاتح من شهر يناير 1993م.

وتطور الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي الذي بدأ بين الدول الأوروبية الغربية في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين؛ وقد تعاونت هذه الدول في نهاية الأمر في الشؤون الاقتصادية بوصفها أعضاء في المجموعة الأوروبية. وفي عام 1993م، سعت دول المجموعة الأوروبية الإثنتا عشرة، التي أصبحت الآن أعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى توسيع مجالات التعاون لتشمل تطبيق العدالة والشؤون الداخلية، بالإضافة إلى تبني سياسة خارجية وأمنية موحدة؛ تُعنى العدالة والشؤون الداخلية بالتعاون في مجالات مثل تطبيق القانون وسياسات الهجرة، بينما تُعنى السياسة الخارجية والأمنية الموحدة بالمسائل العسكرية ومسائل السياسة الخارجية الأخرى؛ تسمى مجالات التعاون الثلاثة في بعض الأحيان، أعمدة الاتحاد الثلاثة⁽³⁾.

وقد تتفق أو تختلف الآراء حول دور الاتحاد الأوروبي في الأزمات المختلفة وكيفية معالجته للتهديدات التي تعترضه، ومدى فاعلية وجدوى وحدود هذا الدور، ومقدار التقارب وحجم الاختلاف في وجهات النظر بين دوله والذي يعكس في نهاية الأمر مصالح الدول التي يتشكل منها الاتحاد الأوروبي، غير أن هناك مجموعة من الملامح والملاحظات العامة حول الاتحاد يصعب الخلاف حولها كالتالي⁽⁴⁾:

1- أن الاتحاد الأوروبي منذ نشأته في اتفاقية روما في مارس 1957م، يتقدم ويتطور ويسير إلى الأمام في حركة لا تهدأ حتى وصل عدد أعضائه إلى 25 دولة، ويزداد ثقفه الدولي يوماً بعد يوم في تجربة من أنجح تجارب التكامل والاندماج الإقليمي التي ربما تستدعي دراستها للتعرف على عوامل وأسباب هذا النجاح.

2- على الرغم من الانقسامات والاختلافات التي تظهر بها مواقف دول الاتحاد في أوقات الأزمات كما حدث بشكل حاد في حالة الحرب على العراق في مارس 2003م، إلا أن الدول الأوروبية استطاعت الحفاظ دائماً على قاعدة هي: حد أدنى من الاتفاق مع وجود سقف للخلاف؛ وخاصة في أوقات الأزمات، مع وجود سياج قوي من المصالح والروابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

3- أن الموقف الأوروبي في الأزمات (ومنها على سبيل المثال حرب الخليج الثانية، والغزو الأمريكي للعراق، والحرب الإسرائيلية على لبنان..) غالباً ما يقاس وينسب إلى مقدار بعده أو قربيه؛ وحجم اتفاه مع أو اختلافه عن الموقف الأمريكي في نفس الأزمات، وهو أمر غير مستغرب؛ فالطرفان حليفان في منظمة عسكرية هي حلف الناتو، وتجمعهما في نهاية الأمر رؤية وثقافة وقيم متقاربة إلى حد كبير.

4- أن مواقف الدول الأوروبية نفسها تختلف من أزمة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر وذلك وفقاً لمتغيرات، مثل: مصالح تلك الدول ومقدار تعرضها للخطر، طبيعة وتوجهات الحزب الحاكم الذي يتولى مقاليد الأمور أثناء اندلاع الأزمات، وحجم الاتفاق أو الاختلاف مع سياسات الإدارة الأمريكية المتواجدة في السلطة⁽⁵⁾.

ومن كل ما سبق، فإن المخاوف الأمنية للحكومات الليبرالية في الاتحاد الأوروبي، عليها إعادة التفكير في بعض الحالات، وإعادة ترتيب القواعد التي تحكم العلاقة بين الحقوق الفردية والأمن القومي من منظور أن لا يختلف جداً من واحد في البلدان السائدة على السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط⁽⁶⁾، ومنه تسعى الدول الأوروبية في الاتحاد وكذا

البحر المتوسط إلى تبني الاستراتيجيات والسياسات الأمنية لمواجهة التهديدات التي تعترضها وتعيق من مسارها.

ولما ما يتعلق بأهم مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه الصراع العربي/الإسرائيلي، فلقد شغلب هذا الصراع وتطور السياسات والمواقف الأوروبية تجاه مراحل المختلفة وبعاده العديدة، الكثير من اهتمامات الباحثين والسياسيين العرب؛ ومنذ فترة مبكرة تناول الباحثون العرب بالنقد والتحليل المواقف الأوروبية، من حيث ماهيتها وتطورها والعوامل المختلفة المؤثرة عليها سواء من داخل بنية الاتحاد نفسه أو من خلال متغيرات وعوامل وقوى خارجية عنه، وتعبيراتها السلوكية والرمزية⁽⁷⁾.

ومنذ فترة مبكرة جداً، كانت السمة الغالبة على تحليلات الباحثين العرب للموقف الأوروبي تجاه تطورات الصراع هي التأكيد على ضعف الموقف الأوروبي وعدم قدرته على تنظيم قدراته السياسية أو الاقتصادية أو الرمزية والمعنوية في توجيه مسار الصراع ناحية طه حلا تاريخياً عادلاً.

ومن ثم فقد اكتسب الموقف الأوروبي ملامح جديدة، وهو ما أرجعته الدراسة إلى عدة أسباب أهمها «الإحساس بالذات الأوروبية والدور المتعاظم الذي يمكن أن تقوم به أوروبا المتحدة كعنصر توازن بين العملاقين السوفيتي والأمريكي، والشعور بالتهديد الوارد من الحد الجنوبي للقارة الأوروبية مما يهدد أمنها وسلامتها، نظراً لأن منطقة الصراع تشكل الحد الجنوبي للقارة الأوروبية.

ومن هنا كانت الدعوة لتحديد البحر المتوسط التي وجهتها فرنسا وتبنتها دول السوق في مؤتمر القمة الأوروبي في ديسمبر 1973م لعقد مؤتمر عربي أوروبي على مستوى عالٍ لإرساء أسس التحرك المنظم بين الطرفين؛ كما أن استخدام العرب النفط كسلاح في المعركة كان له أثر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية الأوروبية، فأعلنت جماعة السوق الأوروبية قرارها بتاريخ 6 نوفمبر 1973م مؤيداً للعرب ومطالباً بانسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي المحتلة صراحة لأول مرة وإعطاء الأزمة وزنها الحقيقي⁽⁸⁾.

ولكن الدراسة لاحظت أن هذه المواقف الأوروبية الجديدة والمؤيدة نسبياً للحقوق العربية، رافقها موقف عملي أوروبي ضعيف، وأشارت إلى أن فاعلية القرارات الأوروبية لن تصبح حقيقة واقعة إلا إذا استخدمت الجماعة ما تتمتع به من قوة اقتصادية لفرض العقوبات على إسرائيل لإعطاء القوة المؤثرة لقرارها السياسي بخصوص الأزمة، عقوبة تكون

ملزمة لأعضائها التسع، ومن خلال ممارستها لدورها الاقتصادي لتنفيذ هذه القرارات، وإن نظرة أوروبا السياسية في المستقبل للعرب وتعاطفها معهم في قضاياهم السياسية يربط إلى حد كبير بقوة العرب الاقتصادية وحسن استعمالهم هذا السلاح بفاعلية- أي البترول- وتبادلهم المصالح والاستثمارات مع هذه الدول وتكتلاتها الاقتصادية وعلى رأسها السوق الأوروبية المشتركة.

فيري الجانب الأوروبي بأن هناك عوائق تمنعه من لعب دوره التاريخي في المنطقة العربية وأهم هذه العوائق هي الولايات المتحدة، هذا بالإضافة إلى انقسام أوروبا الداخلي وعدم قدرتها على بناء سياسة خارجية موحدة⁽⁹⁾.

فكما يرى الجانب العربي ضرورة التعامل مع القضايا العربية من منطق العدالة وليس الإدانة أو التمييز وأن هناك أسسا ومصالح مشتركة تفضل قيام التعاون والحوار البناء بين الجانبين؛ وعلى الجانب الآخر، أن يقدم الجانب الأوروبي العديد من الرؤى بشأن العلاقات العربية الأوروبية منها المبادرة الألمانية لإرساء الاستقرار في الشرق الأوسط والتي قدمها Fucher وزير الخارجية الألماني أمام «مؤتمر ميونخ» الأربعين حول: السياسة الأمنية الذي عقد في 7 فبراير 2004م، فقد اقترح مبادرة أمريكية أوروبية لإرساء الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط من خطوتين: الأولى تهدف إلى جعل المنطقة الممتدة من المغرب لإسرائيل والأراضي الفلسطينية وسوريا منطقة تجارية حرة، تشمل كل دول البحر المتوسط، والثانية تتمثل في وضع إعلان من أجل المستقبل موجه إلى الشرق الأدنى والأوسط، ويشمل إيران وأفغانستان، للمشاركة في إرساء الديمقراطية ودولة القانون والتخلي عن العنف⁽¹⁰⁾.

وقد اقترح أربعة محاور لقيام العمل المشترك في هذا المجال:

- 1- تطوير تعاون سياسي وثيق وشراكة أمنية، هدفه الشفافية وبناء الثقة بين كل الدول المشاركة.
- 2- قيام شراكة اقتصادية جديدة حول حوض البحر المتوسط لأن تطوير الفضاءات الاقتصادية الوطنية المنفصلة اليوم ودمجها يدعم التحول السياسي والاجتماعي.
- 3- الشراكة في القانون والثقافة من خلال تطوير مؤسسات ديمغرافية تستند إلى القانون، إضافة إلى التعاون في مجال التربية والتعليم.
- 4- ضمان مشاركة المجتمعات المدنية وكل مجالات المنظمات غير الحكومية.

وقد دفعت المتغيرات الدولية والإقليمية الدول المتوسطية الفاعلة في الاتحاد الأوروبي: فرنسا، إيطاليا وإسبانيا إلى العمل على إقناع الأعضاء الآخرين في الاتحاد خاصة ألمانيا وبريطانيا العظمى بضرورة الاهتمام أكثر بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط كونها منطقة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لها، وكذلك تأثير عدم استقرار هذه المنطقة أمنيا، سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا على الدول الأوروبية.

وكما جاءت السياسة المتوسطية الجديدة لتكرس هذا الاتجاه الذي تطور من الحوار والتعاون الأوروبي العربي والأوروبي المغاربي مروراً بالسياسة المتوسطية الشاملة التي انتهجتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية اتجاه الدول المتوسطية في السبعينيات من القرن العشرين إلى إتباع مقاربة الشراكة، كونها السبيل الأفضل، حسب التصور الأوروبي، للتعامل مع الدول المتوسطية من أجل احتواء المشكلات التي تواجهها هذه الدول لكي لا تنتشر نحو دول الاتحاد الأوروبي⁽¹¹⁾.

ومحاولة الدول الأوروبية الحفاظ على الوضع القائم وتدعيمه بتعاون اقتصادي مزعوم، وترجمت هذه السياسة في جملة من اتفاقيات تعاون اقتصادي وتبادل تجاري، كما نجد لها تارة أخرى تقترح بعض المساعدات المالية والفنية، وقد تزامنت هذه المرحلة مع أكبر أزمة بترولية أثرت كثيرا في كل الدول الصناعية ومنها الدول الأوروبية، هذه الأزمة كما هو معروف فتحت المجال واسعا للحوار شمال جنوب ربما كان يعرف أن ذلك نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدلا.

فلقد بدأ النقاش الجاد بين الطرفين في سنة 1973م، واستمرت إلى غاية سنة 1976م، لتتوج باتفاقية تعاون بين الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) والجماعة الأوروبية، ثم لتتبعها اتفاقية تعاون مع دول الشرق المتوسط (مصر، الأردن وسورية) لتنظم إليهم لبنان سنة 1978م. وما يكمن استخلاصه من وراء هذه الاتفاقيات هو أن الدول الأوروبية حاولت أن تحافظ على الوضع القائم الذي يخدم مصالحها مع إيهام الطرف الآخر بأنها تريد مساعداته على تحقيق التطور والتقدم، أما التمعن في مختلف النتائج وعلى جميع المستويات فإنه يوجد وبدون عناء الهوة ما فتئت تكبر بين الطرفين وفي صالح الطرف الأوروبي بالطبع⁽¹²⁾؛ فمثلا: مؤشر الدخل الفردي كمقياس، فالهوة كبيرة بين الطرفين على اختلاف الدول في كل طرف.

وأما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، هذه المرحلة التي امتازت بكثافة وسرعة التغيرات

على المستوى الإقليمي والدولي، فسقوط الاتحاد السوفييتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة مهيمنة على الساحة الدولية وداعية لإقامة نظام دولي جديد، ففرض خضم هذه التحولات الكبرى، بدأت الدول الأوروبية تغير من نظرتها ومفهومها للمساواة الأمنية في منطقة البحر المتوسط وكذلك طريقة تعاملها مع دول الضفة الجنوبية، فتغير مفهوم القوة ليصبح له مدلول جديد عند الدول الأوروبية، بمعنى أنه لم يعد أساس القوة مبني على القدرات العسكرية فقط، بل يتعداه ليشمل وبصورة تصاعدية عوامل اقتصادية، عوامل بيئية، عوامل ثقافية... فهنا رأت الدول الأوروبية في كل تلك التطورات بأنها توحى إلى تغيير الوضع القائم، عبر سياسات واستراتيجيات جديدة، تتمثل في كل من:

- 1- عملية تفتيت قوة دول الضفة الجنوبية.
- 2- استراتيجية الشراكة.

أما ما يخص الشراكة الأورومتوسطية، فلقد اجتمع ممثلو الاتحاد الأوروبي، ودول البحر المتوسط خلال الفترة الممتدة من 27-28 نوفمبر 1995م في مؤتمر عقد بمدينة برشلونة الإسبانية؛ وسواء أكان هذا المؤتمر «نقطة تحول تاريخية» أم لا، فتلك مسألة تتوقف في نهاية الأمر على مدى الإنجاز العملي للأهداف الطموحة والمتعددة الجوانب التي التزم بها الطرفان؛ ومع ذلك فإن مناقشة العلاقات الأوروبية-المتوسطية لم يعد في إمكانها أن تتجاهل هذا الحدث الفائق الأهمية، لأنه أدى إلى وضع إطار غير مسبوق للشراكة الأوروبية-المتوسطية على مدى السنوات الأخيرة من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحالي⁽¹³⁾.

ولقد وقع على الإعلان عن الشراكة خمسة عشرة (15) دولة من الإتحاد الأوروبي، واثنى عشرة (12) دولة من ضفة جنوب شرق البحر المتوسط، (قبرص- مالطا- تركيا- إسرائيل- سبعة دول عربية- والسلطة الفلسطينية)⁽¹⁴⁾.

كما أنه انطلاقاً من التقديم أعلاه، يمكن الإجابة على بعض الأسئلة التالية:

1- لماذا عقد مؤتمر برشلونة أصلاً؟

2- ما طبيعة الإطار الذي أفرزه المؤتمر؟

فإجابة عن الأسئلة أعلاه، الذي يتمحور حول أهم الأسباب الذي أدت بانعقاد مؤتمر برشلونة بين دول ضفتي البحر المتوسط، في الآتي:

ويجب التمييز منذ البداية بين الدوافع الضرورية والدوافع الكافية أدت إلى تنظيم
ماتر برشلونه، فثمة عوامل جغرافية وتاريخية وديمقراطية وثقافية قد أسهمت في التفاعل
بين الشعوب الأوروبية وشعوب منطقة حوض البحر المتوسط منذ آلاف السنين، ولا
يمكن أن نعامل الاقتصادي المهيمن على العلاقات الأوروبية-المتوسطية يعزى إلى اكتشاف
النفط والغاز الطبيعي في المنطقة، وخصوصا أن 50% في المنطقة من احتياطي النفط فيها
يقع في ليبيا، و 64% من احتياطي الغاز يتركز في الجزائر، فضلا عن توافر كميات أقل من
احتياطي الغاز والنفط في مصر وسوريا وتونس؛ فحول البحر المتوسط المنتجة للنفط توفر
حوالي ربع احتياجات الاتحاد الأوروبي، وحوالي 10% من احتياجاته من الغاز الطبيعي
التي تستورد أساسا من الجزائر⁽¹⁵⁾.

وهذا البيان يحدد المحاور الرئيسية للشراكة والتعاون، فيقترح أولويات، ويرسم
الخطوط العريضة لإجراءات الشراكة ويقدم أدوات للتنفيذ على أنها أساس لجعل منطقة
البحر المتوسط منطقة سلم، منطقة استقرار وازدهار، من خلال الاستحواذ على التحول
اقتصادي وكذا إنشاء الحوار السياسي والتعاون الاجتماعي والثقافي...ولتحقيق هذه
الأهداف والمساعي اقترح الاتحاد الأوروبي أداتين مالتين⁽¹⁶⁾:

1- موارد الميزانية.

2- قروض البنك الأوروبي للاستثمار.

فأوروبا عادت بعد انتهاء الحرب الباردة، وقد مكنت هذه الأخيرة الاتحاد الأوروبي إلى
استخدام سياسة التوسع، فمركز ثقل الاتحاد الأوروبي انتقل إلى الشرق، ولكن من خلال
كذلك ما هي قارة أوروبا بدون خطواتها في البحر المتوسط؟ فأوروبا لا تستطيع تجاهل
مهدا في البحر المتوسط⁽¹⁷⁾.

أما ما يتعلق بالهجرة التي تعد مصدرا من مصادر التهديد لمنطقة المتوسط، ومنه
يتجلى هذا التهديد في ذلك الانفجار السكاني الذي تشهده الأقطار العربية عامة ودول
الغزة الجنوبية للمتوسط، والذي يمكن أن يدفع بأعداد كبيرة من الناس الهاربين من
الفقر وشح الموارد وانعدام الأمن إلى الهجرة نحو القارة الأوروبية؛ ويمثل هذا التهديد من
وجهة النظر الغربية أمرا يجب عدم الاستهانة به لما يمثله من خطر يزعزع الاستقرار
الاقتصادي وهز التوازن الديمغرافي، لذلك بدأت الدول الأوروبية ومعها الولايات المتحدة
الأمريكية في وضع أنظمة وقرارات قادرة على ضبط الهجرة إليها⁽¹⁸⁾.

وفي مؤتمر برشلونة للشراكة الأوروبية-المتوسطية (1995م) تم التطرق إلى هذا الموضوع فاتفقت أطراف المؤتمر على تقليل الضغوط الناجمة عن حركة الهجرة، بعد أن أصبح هذا الموضوع يمثل قلقا في أوروبا خاصة بعد موجة الأعمال الإرهابية التي لحقت ببعض الدول الأوروبية (لندن، مدريد على سبيل المثال)⁽¹⁹⁾.

فإلى جانب ما تم سرده من سياسات للاتحاد الأوروبي في منطقة حوض البحر المتوسط، فكرة الاتحاد المتوسطي، ولقد أعطيت الأولوية للبحر الأبيض المتوسط من طرفي الدبلوماسية الفرنسية، في 14 ديسمبر 2007م مع نشر وثيقة التوجيه التي تكرر تأكيد الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة بالنسبة لفرنسا، والتي تحدد المحاور الثلاث للتعاون وهي: تعزيز رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية وإعطاء الأولوية من الاستغلال لمجتمع المعرفة والدعم والإدارة الاجتماعية واستغلال مستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك تعزيز الديمقراطية ودعم تحديث الدولة⁽²⁰⁾.

وبعد ذلك عقد مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وذلك في يوم (20/12/2007م)، والذي تُوِّجَ ببناء روما الداعي زعماء الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط بصفته الشمالية والجنوبية، كما شكل هذا المشروع هاجسا لـ Nicolas Sarkozy، منذ كان وزيرا للداخلية، ففي سنة 2002م انتقد بحدة مسار برشلونة، الشراكة الأوروبية-المتوسطية التي أطلقت بمبادرة ألمانية سنة 1995م؛ وكانت فكرة الاتحاد المتوسطي الذي أصبح يعرف لاحقا بالاتحاد من أجل المتوسط (UPM)، قد فرضت نفسها في اجتماع الاتحاد الأوروبي المنعقد ببروكسل يومي (13 و 14) مارس سنة 2008م، رغم أنها لم تكن مدرجة في جدول أعمال القمة⁽²¹⁾.

فمن وجهة نظر الذين صاغوا فكرة الاتحاد المتوسطي، يتأسس هذا التصور على تشخيص ثلاثي الأبعاد: تفاقم تهميش المتوسط في الاقتصاد العالمي، وعدم ملائمة السياسات المتوسطية للاتحاد الأوروبي، وتراجع مكانة فرنسا كفاعل جيوسياسي في المتوسط، فعلى الرغم من بعض الميزات، فإن ردات الفعل على المبادرة لم تكن حماسية، ففي داخل الاتحاد الأوروبي عكست بعض الشكوك بشأن صلاحية فكرة الاتحاد المتوسطي ذاتها، فباسم رئاسة الاتحاد الأوروبي، اعتبر Victor MONTINEIRO أنه من غير الممكن إطلاق اتحاد متوسطي يجمع بلدانا متوسطية أخرى دون أن يكون د عالج سلفا المشكلات السياسية التي يعنيها، وهذه فكرة صحيحة، ولكنها لم تكن قد أخذت في الاعتبار عند

إطلاق عملية برشلونة، حيث تمت دعوة بلدان في حالة نزاع في ما بينها؛ فعلى العموم كانت ردة الفعل الأوروبية الأولى متعلقة بمنهج وملائمة وكفاءة وتمويل الاتحاد الأوروبي؛ أما في دول جنوب المتوسط، فلا يمكن القول أن الاتحاد المتوسطي يشتر حساسا خاصا، في المغرب العربي، تفتش المملكة المغربية خصوصا عن وضع متمايز بفعل قربها الجغرافي وانخراطها في المشاريع الأوروبية، الجزائر من جهتها، ترغب في الاكتفاء الذاتي باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بينما تونس تفضل تقوية صيغة (5+5) الخاصة بغرب المتوسط⁽²²⁾.

فعشية انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد من أجل المتوسط في باريس في 13 جويلية 2008م أكدت مصادر وزارة الخارجية المصرية أن الاتحاد من أجل المتوسط هو اتحاد بين أطراف متساوية وأن الشركاء في الجنوب برئاسة الرئيس مبارك مهتمون بتلك الفرصة المقدمة أكثر بأن تُجرى معاملاتهم على قدم المساواة، وهم لديهم وعي بأنه يمكنهم أن يتقدموا بمشروعات تنفذ بصورة مشتركة وليس فقط بأن يروا الاتحاد الأوروبي هو الذي يبادر باقتراح هذه المشروعات عليهم؛ وأضافت هذه المصادر أن الاتحاد هو اتحاد من أجل تحقيق مشروعات تستطيع تدعيم التعاون بين أوروبا وجنوب البحر المتوسط ولاسيما بين دول الجنوب نفسها.

وأن الفكرة تكمن في أن تكون نقطة الانطلاق لهذا الاتحاد هي تنفيذ مشروعات تلبي حاجات الشعوب وانشغالهم لأكثر إلحاحا، كما يدرس الاتحاد وصول المياه التي تُعاني من نقصها الشعوب في تزايد مستمر وكيفية إنقاذ البحر المتوسط من التلوث، وقد حضر القمة رؤساء دول وحكومات 43 بلداً هم قادة 27 دولة أوروبية وكل بلدان حوض المتوسط باستثناء ليبيا التي رفضت المشاركة في اللقاء، حول مشاركة أوروبية متوسطة جديدة تضم حوالي 800 مليون نسمة، مما أعطى دفعة سياسية قوية للاتحاد الجديد يوم ولادته، وترأس قمة الاتحاد الرئيسان حسنى مبارك عن الجنوب و Nicolas Sarkozy عن الشمال؛ وصدر إعلان عن القمة أعرب عن قناعة رؤساء الدول والحكومات بأن هذه المبادرة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة الأوروبية ومتوسطة⁽²³⁾.

وكان مقترح «الاتحاد من أجل المتوسط» قد علق على نطاق واسع واستقبال متعدد. فيرى البعض أنه العودة إلى السياسة الواقعية لبعض الفرنسيين، مع ملاحظة وجود مازق

بشأن التكامل الأوروبي، وتسعى هذه الفكرة إلى إعادة إنشاء منطقة يمكن أن تؤثر السياسة الفرنسية على معادلة الميل إلى أوروبا الوسطى الألمانية في هذا المشروع، وسيكون لصالح لفرنسا في التنوع السياسي والاقتصادي والثقافي واللغوي.

وكما يرى آخرون أنها فرصة سياسية ووسيلة لتنشيط العلاقات الأوروبية المتوسطية، والحد من الفجوة بين الشمال والجنوب، لبناء جسر جديد لإفريقيا ومكافحة مخاطر صراع الحضارات.

فعلى أي حال، فإن هذا المشروع يشكل تحديا للدبلوماسية الفرنسية والمصادقية الدولية لـ Nicolas Sarkozy، كما كان متورطا شخصيا في هذا المشروع الأخير بإعطائه طموح شبه تاريخي، وعلى هذا النحو، فإن الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، ولكن لحظة نادرة، وربما حاسمة لنجاح هذا المشروع، والعكس صحيح أيضا⁽²⁴⁾.

ثانيا: استراتيجيات حلف الشمال الأطلسي (NATO):

حلف معاهدة شمال الأطلسي، (NORTH ATLANTIC TREATY ORGANIZATION)، في خلفيته التاريخية يرى بعض المفكرين أن هذا التكتل كان موجودا فعلا بل عقد الحلف رسميا، فوجوده في رأيهم يرجع إلى التحالف الذي ربط كلا من إنكلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الأولى، وتمتد جذوره إلى التراث المشترك بين أوروبا وأمريكا ومهما يكن الأمر فإنه حين اشتدت الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي وازداد النفوذ السوفييتي في أوروبا، رأت فرنسا وإنكلترا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ أن مصالحها تقتضي أن تتحالف عسكريا، وقد تم ذلك في ميثاق بروكسل المبرم في 17 مارس 1948م⁽²⁵⁾.

ولكن سرعان ما تبين أن تلك الدول غير قادرة بمفردها على الوقوف في وجه ما اعتبر توسعا سوفيتيا في الغرب دون مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تبنى السناتور الأمريكي VANDENBERG فكرة انضمام بلاده إلى هذا التحالف على أساس المساعدة المتبادلة بينها وبين الدول سالفة الذكر، وتقدم بتوصية رسمية في هذا الاتجاه إلى مجلس الشيوخ الأمريكي في شهر جوان 1948م وأعقب ذلك بدء مرحلة من التشاور والمفاوضات بين الحكومة الأمريكية وحكومات الدول الأخرى في منطقة شمال الأطلسي، وانتهت هذه المفاوضات بإبرام معاهدة حلف شمال الأطلسي التي تم توقيعها في واشنطن في اليوم الرابع من أبريل 1948م، ووافق عليها مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية 82 صوت ضد 13

موتاً؛ وتبع ذلك إجراء التصديق عليها من قبل الرئيس الأمر في 25 جويلية 1949م ومن قبل الدول المؤسسة الإحدى عشرة وبذلك أصبحت المعاهدة سارية المفعول اعتباراً من 24 أوت 1949م⁽²⁶⁾.

فمن مهام هذا الحلف أنه قد استخدم لمهام تتعلق بإدارة الصراع العسكري مع الكتلة الشيوعية وحماية المنظومة الرأسمالية من الزحف الشيوعي، فإنه بانهيار الشيوعية قد تغيرت مهامه التقليدية إلى مهام جديدة تتمثل في استقرار النظام الدولي من خلال محاربة الإرهاب، وحماية الأقليات ونشر القيم الديمقراطية ومحاربة الجريمة المنظمة والمخدرات، ومعاينة الدول «الوطنية» المسماة «بالمارقة»⁽²⁷⁾.

من هنا سيعرض الباحثان، علاقة الحلف بدول حوض البحر المتوسط، فلقد أثر موضوع دور حلف الناتو في حوض المتوسط في الاجتماع الوزاري للحلف الذي عقد في العاصمة اليونانية أثينا خلال شهر جوان 1993م، وكذلك في بروكسل في عام 1994م، فأعرب الوزراء الحاضرون عن وجهة نظرهم القائلة بأن أمن منطقة المتوسط يؤثر من دون أدنى شك في مجمل الأمن الأوروبي ككل، وفي الثامن من فبراير 1995م، قرر مجلس الحلف إجراء حوارات مع بعض الأطراف المتوسطية من غير الأعضاء في الحلف، لتقوية عوامل الاستقرار في المنطقة وتكوين فهم مشترك لهذه المسألة، فأجرت قيادة الحلف لقاءات مع ممثلين عن خمس دول متوسطية، هي مصر والمغرب وتونس وموريتانيا وإسرائيل في بروكسل من خلال سفارات الدول المذكورة، ثم انضمت الأردن لهذا الحوار في نهاية عام 1995م، وكان الحوار ثنائياً ولم يكن معلناً، وتقرر أن يستمر الحوار ما بين الحلف وتلك الدول مرتين كل عام حول بعض المسائل، مثل تبادل المعلومات، وزيارات الضباط المتبادلة، وتقديم مساعدات فنية للإدارات المدنية من قبل الحلف عند حدوث طوارئ، وفي لقاء آخر عقد في روما في عام 1996م، أكد نائب الأمين العام آنذاك Balazino، أن الحلف ليست لديه نية للانخراط في القرارات الحالية للصراعات المتوسطية، أو لمناطق حظر السلام، ولا لتقديم أي مساعدات اقتصادية، إذ سينحصر نشاطه في مسائل تتعلق بالأمن، مثل تبادل المعلومات، والحرب على الإرهاب والجريمة المنظمة⁽²⁸⁾.

ولقد أعيد انعقاد مبادرة بروكسل في قمة مدريد في عام 1997م مع منسئي شراكة مجموعة البحر الأبيض المتوسط، وفي هذا السياق أجرت الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي محادثات مباشرة مع دول الحوار السياسي، حتى لو كان كثيراً ما تنظم المحادثات

على الاجتماعات المتعددة الأطراف والثنائية شائعة أيضا، من بين أهداف العملية لبرنامج خطط للمعلومات، والتخطيط لحالات الطوارئ المدنية والأنشطة في المجالات المتصلة العلمية والدفاع هي الأكثر أهمية⁽²⁹⁾.

إلا أن الحلف يواجه جملة من التحديات التي تضغط باتجاه عدم الثقة في بلورة دور واضح ومؤثر للئاتو في مسألة أمن المتوسط، منها:

- 1- عدم وجود مفهوم مشترك واضح المعالم لدور الئاتو في أمن المتوسط، وعدم القدرة على تقديم تعريف موحد لذلك الأمن وما يهدده من أخطار وتحديات.
- 2- عدم شمول الأطراف المتوسطة جميعها بالحوارات الأولية، مثل سورية ولبنان وغيرهما من دول المنطقة.

3- ترى معظم الأطراف في جنوب المتوسط أن الهدف المحتمل لأي دور لحلف الئاتو بهذا الشأن قد يكون موجهًا لاحتواء تهديدات الأسلحة الصاروخية العربية ضد إسرائيل⁽³⁰⁾، في حين يتخاضى الحلف عما لدى إسرائيل من ترسانة نووية وأسلحة تقليدية هائلة⁽³¹⁾.

فطبيعة التهديدات المفتعلة في منطقة البحر المتوسط، في الجنوب والشرق، فإن مصدر التهديد الرئيس، حسب رؤية الحلف، هو من الجنوب ويتمثل في: الإرهاب الذي غالبا ما يعنون به القوى المقاومة في كل من فلسطين ولبنان والعراق، والقوى الإسلامية المقاومة ودول الممانعة التي تعارض سياسات الهيمنة الأمريكية، الجريمة المنظمة، تهريب الأسلحة، انتشار أسلحة التدمير الشامل، زيادة معدلات الهجرة...؛ وأول ما يلاحظ على هذا النوع من التهديدات أنها من إفرازات السياسات الأطلسية في المنطقة والانحياز الأعمى لإسرائيل، وازدواجية وانتقائية المعايير في التعامل مع قضاياها.. كما أن هذه التهديدات آتية من خارج المنطقة التقليدية للحلف، وهي منطقة مغيرة ثقافيا وحضاريا للغرب، ولهذا لم يطرح الحلف مسألة انضمام أي من دول الجنوب وشرق المتوسط للحلف، وإنما طرح تحكم علاقة الحلف مع هذه الدول، ومن هنا جاء الحوار الأوروبي المتوسطي⁽³²⁾.

وإلى جانب الإرهاب، أيضا الهجرة السرية أو غير الشرعية في منطقة المتوسط، فحلف الئاتو يعمل ويضع سياساته حول معالجة هذا التهديد، ويتم ذلك على المستوى المتعدد الأطراف، فمكافحة عمليات الهجرة، قد نفذت من قبل القوات البحرية الأوروبية في

البحر المتوسط، في شهر جانفي 2003م، وعلى سبيل المثال: القوات البحرية من فرنسا وبريطانيا واسبانيا والبرتغال وإيطاليا بدأت عملية «Ulysses»، التي كانت تهدف إلى منع الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر عبر مضيق جبل طارق وكذلك من غرب الصحراء نحو جزر الكناري، في 28 جانفي 2003م، من طرف منظمة حلف شمال الأطلسي بالقوات البحرية، وكذلك لم تشارك في مراقبة الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ وفي عام 2002م، كان أسطول حلف شمال الأطلسي في البحر المتوسط الذي أوفد إلى شرقه، في إطار عملية المسعى النشط.

وعلى الرغم من أن الهدف الرسمي للبعثة قد كان لمكافحة الإرهاب، ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر عبر البحر المتوسط كما تم النظر فيه على أنه أحد الأهداف الهامة⁽³³⁾.

وأما عن الدور الجديد لحلف الشمال الأطلسي، كأحد التهديدات العسكرية العالمية المحتملة للأمن العربي- ودول حوض البحر المتوسط على وجه الخصوص-، فالواقع أن أزمة كوسوفو عام 1999م، قد أدت إلى جر حلف الشمال الأطلسي إلى مهمة جديدة فقد تعين على الحلف أن يتبنى استراتيجية جديدة ينتقل خلالها من مرحلة الدفاع عن أراضي دول الحلف إلى الدفاع عن المصالح المشتركة خارج أراضيها ولقد جاءت الاستراتيجية الجديدة للحلف امتدادا للاستراتيجية العسكرية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتأتي استراتيجية الناتو الجديدة في إطار الاستعداد للتدخل لمواجهة النزاعات العرقية والإقليمية خارج نطاق دول الحلف، هو ما يؤكد المخاوف الإقليمية من الحلف لإحلال نفسه محل مجلس الأمن وقد توصلت دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الممتدة ما بين (1999م-2000م) إلى تشكيل قوة انتشار سريع تتكون من حوالي 50 ألف فرد يكون من مهامها التصدي لأي تهديدات مباشرة أو غير مباشرة للدول الأوروبية، يكون نطاق عملها في أوروبا أو النطاق الإقليمي للأمن الأوروبي⁽³⁴⁾.

وانطلاقا مما سبق، فلعدم التكافؤ الاقتصادي والتقني بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط وشرقه، والاختلافات الثقافية والاجتماعية، واختلاف وجهات النظر تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، وعدم رغبة أوروبا بأن يكون لها موقف متميز عن الموقف الأمريكي-الإسرائيلي تجاه الصراع، كل ذلك يقف حجر عثرة أمام قيام شراكة أوروبية-متوسطية حقيقية، يضاف إلى ذلك عدم قيام أوروبا بتحليل تاريخي عميق للعلاقات

الأوروبية-العربية، وتهربها من الاعتراف بمسؤولياتها تجاه ما هو حاصل في المنطقة العربية، وإصرارها على دعم الوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة، وعدم استعدادها لتقديم مساعدات اقتصادية ذات أهمية، مما أوصل مفاوضات الشراكة إلى نفق لا نهاية له، رغم أن الاتحاد الأوروبي استطاع أن يعقد بعض الاتفاقات مع بعض الدول العربية⁽³⁵⁾ والملاحظ على مستوى دول حوض البحر الأبيض المتوسط، هو أنها ظلت تعتبر منظمة الحلف الأطلسي أحد وسائل الحرب الباردة البائدة، بالإضافة إلى استمرار الغموض الكبير في كل من دور الاتحاد الأوروبي ودور منظمة الحلف الأطلسي وعدم التفرقة بين وظائف كل منهما، لاسيما بعد أن وضعت أوروبا منذ 1995م على السكة الأورو-المتوسطة مسار برشلونة الذي لم يخل بدوره من منظور خاص للقضايا الأمنية، ما ساهم إلى حد كبير في ضبابية الموقف، حيث تنادي أوروبا بشيء في هياكل الناتو وتدعو لأشياء أخرى تقيضة أحيانا في مننديات مسار برشلونة⁽³⁶⁾.

الخاتمة:

تبين مما سبق، أن موضوع هذه الدراسة حول أهم الاستراتيجيات اللادولالية في منطقة المتوسط، والتي تمثلت في كل من أهم الاستراتيجيات والسياسات المنتهجة من طرف الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي لمعالجة التهديدات الصلبة والناعمة في منطقة المتوسط؛ إلى جانب وضع سياسات متعددة الأبعاد من أجل تحقيق المنظومة الأمنية وإقرار الأمن والسلم وتفادي النزاعات والخلافات التي من شأنها أن تزعزع وتهدد أمن المنطقة، وهذا ما سينعكس على مستوى أعلى وهو المجتمع الدولي.

الهوامش:

- (1) محمود صدقي، النموذج الأوروبي: الاتحاد الواقعي مقابل الوحدة القومية، مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2008، ص-ص. 11-12.
- (2) المرجع نفسه، ص. 12.
- (3) أحمد الشويخات، الموسوعة العربية العالمية، مادة (الاتحاد الأوروبي)، (السعودية: د.د.ن، 2004).
- (4) أسامة مخيمر، الاتحاد الأوروبي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2008، ص-ص. 229-230.
- (5) المرجع نفسه، ص. 230.
- (6) Frédéric VOLPI, "Introduction: Strategies for Regional Cooperation in the Mediterranean: Rethinking the Parmer's of the Debate", *Mediterranean Politics*, UK: School Of Internationals Relations, 01 july 2006, P.120.
- (7) حسن أبو طالب، الرؤية العربية لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه صراعات المنطقة، القاهرة: مركز

- البحوث والدراسات السياسية، 2004، ص-ص. 38-39.
- (8) المرجع نفسه، ص. 230.
- (9) محمد سعد أبو عامود، "العلاقات العربية-الأوروبية رؤية مستقبلية"، مجلة السياسة الدولية، ع. 157.
- جولية 2004، ص. 150.
- (10) المرجع نفسه، ص. 151.
- (11) أحمد كاتب، "خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.
- كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية: 2000-2001.
- ص. 75.
- (12) ينون مصطفى، «المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط»، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول «الجزائر والأمن في المتوسط - واقع وآفاق»، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، -29 30 أفريل 2008، ص. 336.
- (13) آر كيه رامازاني، الشراكة الأوروبية المتوسطية: إطار برشلونة، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، د.س.ن، ص. 7.
- (14) Khader BIRCHARA, L'Europe pour la Méditerranée: de Barcelone a Barcelone, (1995-2008), Paris: L'harmattan, 2009, P.13.
- (15) آر كيه رامازاني، مرجع سبق ذكره، ص-ص. 7-8.
- (16) Khader BIRCHARA, Op.Cit, P.13.
- (17) Abdelkhaleq BARRAMDANE, Le Partenariat Euro-Méditerranéen- ç la L'heure de L'élargissement de L'Union Européenne-, Paris: Karthala, 2009, P.P.13-14.
- (18) خليفة عبد السلام الشاوش، الإرهاب والعلاقات العربية الغربية، الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، 2008، ص. 205.
- (19) المرجع نفسه، ص-ص. 205-206.
- (20) Denis BAUCHARD, «L'union pour la Méditerranée: un Défi Européen», Politique Etrangère, janvier 2008, P.56.
- (21) عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط، الأبعاد والآفاق، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص. 31.
- (22) بشارة خضرة، أوروبا من أجل المتوسط، من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1990-2008م)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص-ص. 228-239.
- (23) أحمد محтар الجمال، الاتحاد من أجل المتوسط - بداياته وتطورات ومستقبله، مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2008، ص. 12.
- (24) Vladimir TARDY, L'Union pour la Méditerranée, une des Priorités de la Présidence Française de L'Union Européenne, France: Centre D'études Et Des recherches Internationales, 2008, P.4.
- (25) محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت: عالم المعرفة، 1998، ص-ص. 33-34.

- (26) المرجع نفسه، ص.34.
- (27) محمد الأمين لعجال أعجال، "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: «الجزائر والأمن في المتوسط- واقع وأفاق»، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، -29 30 أفريل 2008، ص.190.
- (28) محمد حسون، «الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م. 26، ع.2، 2010، ص-ص.352-353.
- (29) Rocio MENDEZ ALEMAN, La Sécurité Méditerranéenne. L'OTAN Est-Elle La Solution?, Bruxelles: Recherche De Conseil Du Partenariat Euro-Atlantique, 2000, P.38.
- (30) للمزيد حول هذه الفكرة، راجع: حسين المصدق، «إسرائيل والعرب في منظار الناتو»، العرب الأسبوعي، 2008-08-02، أفكار وقضايا، ص.14.
- (31) محمد حسون، مرجع سبق ذكره، ص.353.
- (32) محمد حسون، «استراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م.24، ع.1، 2008، ص.513.
- (33) Derek LUTTERBECK, "Policing Migration in the Mediterranean", In: Mediterranean Politics, Swaziland: The Geneva Center Of Security Policy, 01-03-2006, P.68.
- (34) محمد خليل، "الأمن القومي العربي والمتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة"، مجلة السياسة الدولية، ع.146، أكتوبر 2001، ص.214.
- (35) محمد حسون، «إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة»، مرجع سبق ذكره، ص-ص.513-514.
- (36) حسين المصدق، "الأمن من الجنوب والدفاع عن الشمال، حلف الشمال الأطلسي ولعبة التوازنات الجيوسياسية والإستراتيجية"، العرب الأسبوعي، 2008-07-26، ملف، ص.16.